

بنك ظفار ش.م.ع.ع

متطلبات الإفصاح متطلبات الإفصاح حول
الأساس الثالث وفقاً لمتطلبات بازل 2
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

متطلبات الإفصاح حول الأساس الثالث وفقاً لمتطلبات بازل 2

1- سياسة الإفصاح:

إن الإفصاحات الكمية والنوعية التالية تتم وفقاً لقواعد وتوجيهات البنك المركزي العماني الخاصة بمعايير كفاية رأس المال وفقاً لإطار عمل بازل 2 الصادرة بموجب التعميم رقم (بي.إم.1009) الصادر بتاريخ 13 سبتمبر 2006. الغرض من هذه المتطلبات هو إستيفاء متطلبات كفاية رأس المال والفئة 2 - عملية المراجعة الإشرافية. تهدف هذه الإفصاحات إلى إمداد المتعاملين بالسوق بمعلومات هامة حول المخاطر التي يتعرض لها البنك وتقديم إطار ثابت وواضح من الإفصاحات لتسهيل المقارنة بين البنوك العاملة في السوق. البنك لديه سياسته إفصاح معتمده للإلتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي العماني والجهات الرقابية الأخرى ومعايير التقارير المالية الدولية والمعايير المحاسبية الدولية.

تتمثل التعليمات الهامة للبنك المركزي العماني حول كفاية رأس المال في الآتي :

- أ - إبقاء معدل كفاية رأس المال عند 10% على الأقل;
- ب- يجب على البنوك أن تتبع منهجاً موحداً لتطبيق إطار عمل بازل 2 وذلك بإستخدام تقديرات محلية من أجل :
- إعتداد مؤسسات تقييم الإئتمان كمؤسسات تقييم إئتمان خارجية بالنسبة للمطالبات على السلطات السيادية والبنوك.
- تبني منهج بسيط / شامل لتقليل مخاطر الإئتمان.
- إعتبار جميع مخاطر الشركات التجارية على أنها غير مقيمة وتخصيص نسبة 100% للمخاطر المرجحة.
- ج- يجب اتباع منهج موحد لمخاطر السوق ومؤشر موحد لمخاطر التشغيل.
- د- يجب أن يتم تسليم كشف كفاية رأس المال إلى البنك المركزي العماني بشكل ربع سنوي ; و
- هـ - يجب على المدققين الخارجيين للبنك مراجعة كشوفات كفاية رأس المال.

2- نطاق التطبيق :

ليس لدى البنك شركات تابعة أو إستثمارات هامة ، ويطبق إطار عمل بازل 2 على مستوى البنك فقط.

3- مجال الإفصاحات:

1-3 هيكل رأس المال:

إن قاعدة رأس المال لأغراض الالتزام بمعايير كفاية رأس المال تختلف عن رأس المال للأغراض المحاسبية. ينقسم رأس المال لأغراض الإلتزام بمعايير كفاية رأس المال إلى ثلاث فئات : رأس المال فئة 1 ، رأس المال فئة 2 ورأس المال فئة 3. تتكون هيكل رأس المال بنك ظفار من رأس المال فئة 1 ورأس المال فئة 2.

يتضمن رأس المال فئة 1 من رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والإحتياطي القانوني والإحتياطي العام وإحتياطيات أخرى متضمنة إحتياطي قرض ثانوي وأسهم ممتازة تراكميه والأرباح المحتجزة (وهي متوفرة على أساس طويل المدى).

يتكون رأس مال فئة 2 (رأس المال المساند) من إحتياطيات غير مفتح عنها وإحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع والمخصص العام وأدوات الدين التي تحمل خصائص رأس المال والقروض التابعة ، ان رأس مال البنك فئة 2 يتضمن أيضاً 45% من إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ومخصص عام محدد لغاية 1,25% من إجمالي الأصول مرجحة المخاطر.

إن استخدام رأس المال فئة 3 (القروض وأدوات الدين التابعة وقصيرة المدى) محدد فقط لجزء من إحتياجات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق.

لا يوجد لدى البنك رأس مال من الفئة 3، كذلك لا توجد أدوات مالية مبتدعة أو معقدة في قاعدة رأس مال البنك.

إن تفاصيل هيكل رأس المال هي كالآتي :

ريال عُماني بالآلاف المبلغ	راس المال فئة 1
73.959	رأس المال المدفوع
17.151	الإحتياطي القانوني
58.506	علاوة إصدار
17.967	إحتياطي سندات وقرض ثانوي
16.544	أرباح محتجزة
7.396	أسهم مجانية مقترحة
(177)	أصول ضريبية مؤجله
(3.971)	ناقصاً الشهرة
(51)	ناقصاً الإحتياطي السالب لإعادة تقييم الإستثمارات
187.324	إجمالي رأس المال فئة 1

رأس المال فئة 2

648	إحتياطي إعادة تقييم إستثمار (45% فقط)
18.122	مخصص عام (بحد أقصى 1,25% من إجمالي المخاطر المرجحة للأصول)
15.400	قرض ثانوي
34.170	إجمالي رأس المال فئة 2
221.494	إجمالي رأس المال المؤهل

2-3 كفاية رأس المال :

طبق البنك منهجاً موحداً لإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ، كما طبق البنك منهج المؤشر الأساسي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل. بالنسبة لمخاطر الإئتمان ، ووفقاً للمنهج الموحد ، فقد طبق البنك منهج بسيط لإدراج الضمانات في دفاتر البنك ، أما بالنسبة للمخاطر المرجحة للمطالبات على السلطات السيادية والبنوك ، فقد إختار البنك تطبيق تقديرات مؤسسات تقييم الإئتمان موديز ، إس أند بي أو فيتش. يتم إجراء احتساب كفاية رأس المال مع التناظر مع تقرير كفاية رأس المال الموجه إلى البنك المركزي العماني.

إن نسبة كفاية رأس المال هي 14.81% مقارنة مع 10% كحد أدنى حسب متطلبات البنك المركزي العماني ، وإن سياسة البنك هي إدارة رأس المال والحفاظ عليه بهدف الإبقاء على معدلات رأسمالية قوية ومعدلات تقييم عالية. بالنسبة إلى البنك - فإن ذلك يعني الحفاظ على مستويات رأسمالية كافية لإستيعاب كافة المخاطر الهامة التي يواجهها البنك وتقديم عوائد السوق تناسب المساهمين. كما يضمن البنك أيضاً إلتزام جميع مستويات رأس المال بالمتطلبات التنظيمية وأن تكون مرضية لمؤسسات التقييم الخارجية والجهات الأخرى بما في ذلك المودعين وكبار الدائنين، مجمل الهدف من إجراءات إدارة رأس المال في البنك هو ضمان أن يحتفظ البنك برأس مال كاف في جميع الأوقات.

يملك البنك إطار عمل لكفاية رأس المال يتم بموجبه إجراء ربط مناسب بين تقديرات الميزانية السنوية للبنك ورأس المال المطلوب لتحقيق الأهداف التجارية، يتم تقدير متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، يتم تقدير معدلات كفاية رأس المال بشكل دوري وإبلاغ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويقوم البنك بإجراء اختبارات تحمل مختلفة لمراقبة تأثيرها على رأس المال ولضمان كفاية رأس المال، يتم أيضاً تحليل مكونات رأس المال فئات 1 و 2 و 3 لضمان إستقرار رأس المال وتقليل عدم ثبات هيكله رأس المال.

1) المخاطر المرجحة للأصول

المخاطر المرجحة للأصول	صافي الأرصدة (القيمة الدفترية)*	إجمالي الأرصدة (القيمة الدفترية)	التفاصيل	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني		
1.232.487	1.509.698	1.583.825	بنود الميزانية العمومية	1
142.137	142.176	169.640	بنود خارج الميزانية العمومية	2
1.393	5.307	5.307	أدوات مالية مشتقة	3
1.376.017	1.657.181	1.758.772	مجموع مخاطر الإئتمان	4
13.762			مخاطر السوق	5
105.596			المخاطر التشغيلية	6
1.495.375			مجموع المخاطر المرجحة للأصول	7

* بالصافي من المخصصات والإحتياطيات والضمانات المستحقة.

2) تفاصيل نسبة كفاية رأس المال

ألف ريال عماني	التفاصيل	
187.324	رأس المال فئة 1	1
34.170	رأس المال فئة 2	2
-	رأس المال فئة 3	3
221.494	إجمالي رأس المال التنظيمي	4
137.602	متطلبات رأسمالية لمخاطر الإئتمان	5
1.376	متطلبات رأسمالية لمخاطر السوق	6
10.560	متطلبات رأسمالية للمخاطر التشغيلية	7
149.538	مجموع رأس المال المطلوب	8
12.53%	نسبة رأس المال فئة 1	9
14.81%	إجمالي نسبة رأس المال	10

3-3) التعرض للمخاطر والتقديرات:

إن المخاطر التي تواجه البنوك والتقنيات المتبعة لتحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر تعتبر عوامل هامة في تقييم تلك البنوك ، في هذا الجزء من التقرير سيتم التطرق للمخاطر المتعددة التي تواجه بنك ظفار (مخاطر الإئتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل، ومخاطر أسعار الفوائد) ، وسياسات إدارة تلك المخاطر متضمنة أساليب وطرق قياس المخاطر والإفصاح عنها بالإضافة إلى الإستراتيجيات المتبعة للتخفيف من تلك المخاطر.

1-3-3 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنشأ نتيجة عدم مقدرة الجهة المقترضة عن تلبية التزاماتها كما هو متفق عليه مسبقاً. لذلك فإن مخاطر الائتمان تنشأ من إقراض البنك للشركات والأفراد والدول والبنوك والمؤسسات المالية. الهدف من إدارة مخاطر الائتمان هو تقليل الخسائر المحتملة وإبقاء التعرض لمخاطر الائتمان ضمن معدلات مقبولة. سياسة البنك هي إيجاد حدود ومعايير وممارسات حذرة لإدارة مخاطر الائتمان.

لدى البنك سياسة واضحة لمخاطر الائتمان تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تحدد هذه السياسة معايير وممارسات حذرة وسقوف ومؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان. تتم مراجعة سياسة الائتمان بشكل دائم مع الأخذ بالإعتبار بيئة العمل التجاري ومتطلبات الجهات الرقابية.

يفوض مجلس الإدارة صلاحيات الموافقة على مجموعة الأنشطة المصرفية والأعمال المصرفية الفردية ، وهي محددة بوضوح في مصفوفة السلطات الواردة في دليل على تفويض الصلاحيات. كافة المدراء التنفيذيين مسؤولين عن ضمان ممارسة صلاحياتهم وفقاً لمصفوفة تفويض الصلاحيات وطلب الحصول على الموافقات الخاصة اللازمة حيثما يقتضي الأمر ذلك.

تعد اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة بمثابة سلطة الموافقة العليا على الائتمان بالبنك، وهي مسؤولة بشكل رئيسي عن الموافقة على جميع مقترحات الائتمان التي تتجاوز نطاق صلاحيات الإدارة التنفيذية. يملك المدراء التنفيذيون صلاحية الموافقة على بعض القروض التي تتجاوز حدود الائتمان المحددة بواسطة لجنة إدارة الائتمان المنوط بها النظر في كافة المسائل المتعلقة بالائتمان حتى حدود معينة.

تدار مخاطر الائتمان بواسطة قسم إدارة المخاطر من خلال نظام مستقل لتقييم المخاطر في مقترحات الائتمان التي تزيد على حدود 100,000 ريال عماني قبل أن يتم النظر فيها من قبل الجهات التي تملك سلطة الموافقة النهائية. يُحال إلى المقترضين ضمن الفئة العادية مخاطر تتراوح على مقياس مكون من 7 درجات على أساس كمي وكذلك مؤشرات نوعية. جميع الحسابات التي تعكس ضعف في العمليات المالية ، أو على النحو الذي حدده البنك المركزي العماني ، تتم إحالتها إلى الدرجة 8 (فئة خاصة) لمراقبتها عن كثب. قسم إدارة المخاطر يوافق على درجة المخاطر للمقترض ، كما يحدد أيضاً عوامل المخاطر في الائتمان المقترح ويقدم مقترحات مناسبة. يساعد ذلك الجهات التي تملك سلطة الموافقة على إتخاذ القرارات الخاصة بالائتمان. بالإضافة إلى ذلك ، يقوم قسم إدارة المخاطر بالمساعدة في / إستعراض تصنيفات المقترضين والقيام بتحليلات كبيرة منتظمة لمحفظة الائتمان ومراقبة حدود تركيز الائتمان. تتم مراجعة حساب كل شركة بشكل سنوي ، وبالنسبة للحسابات المصنفة في الدرجات 6 و 7 و 8 (فئات حسابات خاصة) ، يتم إجراء مراجعة دقيقة.

أسس البنك أيضاً دائرة لمراقبة الائتمان تقوم بالإشراف على آلية مراقبة القروض بهدف التأكد من الالتزام التام بشروط منح الائتمان ، كذلك يتضمن مهام الدائرة مراجعته مستقلة للحسابات ومراقبة سقوف التركيزات الائتمانية وفقاً للسياسة المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تتولى دائرة مراقبة الائتمان أيضاً مراقبة مختلف الحدود الائتمانية. تم تحديد قيمة الائتمان القصوى للفرد الواحد/ المجموعة الواحدة من الشركات بـ 15% من قاعدة رأسمال البنك وفقاً لما هو مقرر من قبل البنك المركزي العماني ، على أن يتم الحصول على موافقته المسبقة إذا تطلب الأمر وضع حدود أعلى بالنسبة للمشاريع الوطنية الهامة.

قروض التجزئة متفقة إتفاقاً تاماً مع توجيهات البنك المركزي العماني. بالإضافة إلى ذلك ، يجري البنك تعاملات تجارية مع بنوك أخرى. الحد الأقصى لتعرض تلك البنوك للمخاطر محدد من خلال نموذج مطور داخلياً وتم تحديد إجمالي التعرض للمخاطر بنسبة 200% من صافي قيمة البنك. كما يطبق البنك أيضاً حدود إنتمائية للدول وافق عليها مجلس الإدارة لضمان تنوع المحفظة فيما يتعلق بتقديرات المخاطر الرئيسية والمخاطر الجغرافية. يتم وضع حدود الإئتمان للدول بناءً على تصنيف مؤسسات التقييم العالمية.

نظراً لعدم وجود مؤسسة خارجية مقبولة لتقييم الإئتمان في سلطنة عُمان ، فقد حصل البنك على موافقة البنك المركزي العماني لإعتبار أن جميع المخاطر التجارية غير مقيّمة وبالتالي تخصيص نسبة 100% للمخاطر المرجحة من أجل إحتساب متطلبات رأس المال وفقاً لإطار عمل بازل 2.

يتم تحديد القروض المستحقة والتي إنخفضت قيمتها وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني ذات الصلة. يتم عمل مخصصات محددة ومخصصات عامة بشكل دوري وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني والمعايير المحاسبية الأخرى المطبقة. ينشئ البنك مخصص خسائر قروض عام بنسبة 1% لفئات القروض التجارية العاملة وتحت الملاحظة. وفي حالة القروض الشخصية يتم عمل مخصص عام لخسائر القروض بنسبة 2% على فئة القروض العاملة وتحت الملاحظة.

إن كافة قرارات منح الائتمان تتم بعد الأخذ بعين الإعتبار متطلبات سياسة الإقراض في البنك.

(أ) إجمالي الإئتمان مضافاً إليه متوسط الإجمالي خلال العام مصنفاً وفقاً لأنواع الإئتمان الرئيسية:

أنواع الإئتمان	متوسط إجمالي الإئتمان		إجمالي الإئتمان	
	ألف ريال عماني كما في 2009/12/31	ألف ريال عماني كما في 2008/12/31	ألف ريال عماني كما في 2009/12/31	ألف ريال عماني كما في 2008/12/31
1 سحب على المكشوف	105.472	88.351	109.402	102.577
2 قروض شخصية	976.219	763.481	1.046.641	873.808
3 قروض مقابل سندات أمانة	72.696	57.226	76.641	67.791
4 قروض أخرى	12.390	11.688	10.940	13.180
5 شراء/خصم أوراق تجارية	2.932	3.453	3.675	3.466
6 قروض مقابل بطاقات الائتمان	9.456	6.244	10.533	7.945
7 المجموع	1.179.165	930.443	1.257.832	1.068.767

(ب) التوزيع الجغرافي للمخاطر مصنفاً وفق المناطق الهامة بناء على الأنواع الرئيسية للإئتمان :

أنواع الإئتمان	سلطنة عمان	دول الخليج الأخرى	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية *	الهند	باكستان	أخرى	المجموع
	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع
	1	2	3	4	5	6	7
1 سحب على المكشوف	109.402	-	-	-	-	-	109.402
2 قروض شخصية	513.280	-	-	-	-	-	513.280
3 قروض مقابل إيصالات أمانة	76.641	-	-	-	-	-	76.641
4 قروض أخرى	516.359	15.431	1.571	-	-	-	533.361
5 شراء/خصم أوراق تجارية	3.675	-	-	-	-	-	3.675
6 أخرى	21.473	-	-	-	-	-	21.473
7 المجموع	1.240.830	15.431	1.571	-	-	-	1.257.832

يتضمن السحب على المكشوف وأخرى سحبيات على المكشوف لأفراد وأخرى.

* بإستثناء الدول المذكورة في العمود 2.

(ج) توزيع الإئتمان حسب الصناعات مصنفة وفقاً لأنواع الإئتمان الرئيسية:

مخاطر خارج الميزانية العمومية	المجموع	أخرى	أوراق تجارية مخصصة	قروض	سحب على المكشوف	القطاع الإقتصادي
ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	
بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	
30.446	81.375	33.890	291	37.915	9.279	1 الإستيراد
76	154	-	-	88	66	2 التصدير
12.466	41.849	7.219	-	27.480	7.150	3 تجارة الجملة/ التجزئة
639	14.781	587	380	12.221	1.593	4 المناجم والمحاجر
113.318	67.993	12.856	-	43.601	11.536	5 الإنشاءات
44.925	83.909	29.250	2.732	45.040	6.887	6 التصنيع
9.257	25.770	1	-	25.768	1	7 كهرباء وغاز ومياه
1.323	26.881	3	-	25.578	1.300	8 نقل واتصالات
7.877	80.238	-	-	68.266	11.972	9 مؤسسات مالية
35.163	82.850	2.529	118	66.527	13.676	10 خدمات
474	542.282	10.452	150	513.280	18.400	11 قروض شخصية
840	10.375	1.291	4	3.794	5.286	12 الزراعة والأنشطة المرتبطة بها
180	75.008	-	-	74.204	804	13 حكومية
244	17.002	-	-	17.002	-	14 قروض خارجية
23.182	107.365	36	-	85.877	21.452	15 أخرى
280.410	1.257.832	98.114	3.675	1.046.641	109.402	المجموع (1 إلى 15)

د) الإستحقاقات التعاقدية المتبقية للمحفظة حسب الأنواع الرئيسية للإئتمان

مخاطر خارج الميزانية العمومية	المجموع	أخرى	قروض مقابل إيصالات أمانة	قروض	سحب على المكشوف	الفترة الزمنية	
ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني		
بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف		
62.272	185.610	93.924	3.675	82.541	5.470	لغاية شهر واحد	1
61.974	77.236	728	-	71.038	5.470	من 1 - 3 أشهر	2
20.295	48.591	90	-	43.031	5.470	من 3 - 6 أشهر	3
15.215	38.083	63	-	32.550	5.470	من 6 - 9 أشهر	4
21.805	37.646	72	-	32.104	5.470	من 9 - 12 شهر	5
36.045	271.865	908	-	243.606	27.351	من 1 - 3 سنوات	6
4.080	202.666	391	-	174.924	27.351	من 3 - 5 سنوات	7
58.724	396.135	1.938	-	366.847	27.351	أكثر من 5 سنوات	8
280.410	1.257.832	98.114	3.675	1.046.641	109.402	المجموع	9

هـ) توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب الصناعات الرئيسية أو نوع الطرف المقابل:

ديون مشطوبة خلال العام	مخصص تم عمله خلال العام	مخصص فوائد	مخصصات خاصة محتفظ بها	مخصصات عامة محتفظ بها	تسهيلات غير عاملة *	إجمالي التسهيلات	القطاع الإقتصادي	
ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني		
بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف		
-	16	6.568	4.283	702	11.223	81.375	الإستيراد	1
-	-	15	19	1	43	154	التصدير	2
-	16	6.067	4.904	308	11.026	41.849	تجارة الجملة/ التجزئة	3
-	2	-	2	148	2	14.781	المناجم والمحاجر	4
-	1	1200	1.197	645	3.517	67.993	الإنشاءات	5
-	146	144	395	829	975	83.909	التصنيع	6
-	-	-	-	258	-	25.770	كهرباء وغاز ومياه	7
-	-	1	1	269	2	26.881	نقل واتصالات	8
-	-	-	-	802	-	80.238	مؤسسات مالية	9
-	2	2.272	1.976	786	4.275	82.850	خدمات	10
13	1.463	5.365	4.029	11.366	11.358	542.282	قروض شخصية	11
-	-	-	-	104	-	10.375	الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	12
-	-	-	-	700	-	75.008	حكومية	13
-	3.850	94	3.850	131	3.944	17.002	قروض خارجية	14
1	3.078	11	3.074	1.073	13.804	107.365	أخرى	15
14	8.574	21.737	23.730	18.122	60.169	1.257.832	المجموع (1 إلى 15)	16

* تمثل التسهيلات الغير عاملة لبند الميزانية.

و) توزيع التسهيلات منخفضة القيمة حسب التوزيع الجغرافي

الدول	إجمالي التسهيلات	قروض غير عاملة	مخصصات عامة محتفظ بها	مخصصات خاصة محتفظ بها	مخصص فوائد	مخصص تم عمله خلال العام	ديون مشطوبة خلال العام
	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
1 سلطنة عمان	1.240.830	56.225	17.991	19.880	21.643	4.724	14
2 دول مجلس التعاون الخليجي	15.431	3.944	115	3.850	94	3.850	-
3 دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية *	1.571	-	16	-	-	-	-
4 الهند	-	-	-	-	-	-	-
5 باكستان	-	-	-	-	-	-	-
6 أخرى	-	-	-	-	-	-	-
7 المجموع	1.257.832	60.169	18.122	23.730	21.737	8.574	14

* بإستثناء الدول المذكورة في الصف 2.

ز) حركة إجمالي القروض:

حركة إجمالي القروض خلال السنة						
	القروض الغير منتجة			القروض المنتجة		التفاصيل
	المجموع	خسائر	مشكوك فيها	أقل من المعيار	تحت الملاحظة	جيدة
1 الرصيد الإفتتاحي	1.068.767	35.526	366	2.058	24.421	1.006.396
2 التغيرات (+/-)	-	328	4.641	(2.426)	6.111	(8.654)
3 قروض جديدة	490.182	3.533	70	119	12.526	473.934
4 قروض مستردة	(300.736)	(986)	(76)	(351)	(11.446)	(287.877)
5 قروض مشطوبة	(381)	(284)	-	(4)	-	(93)
6 محوله	-	-	-	17.655	(11.046)	(6.609)
7 الرصيد الختامي	1.257.832	38.117	5.001	17.051	20.566	1.177.097
8 مخصصات محتفظ بها *	41.852	15.726	4.241	3.763	-	18.122
9 إحتياطي فوائد	21.737	20.931	340	466	-	-

* تشير إلى المخصصات العامة المحتفظ بها وفقاً للتسهيلات العاملة ومخصصات خاصة وفقاً للتسهيلات غير العاملة.

3-3-2 مخاطر الإئتمان: إفصاحات المحفظة الإئتمانية الخاضعة للمنهج الموحد:

أ) حصل البنك على موافقة البنك المركزي العماني بموجب الخطاب المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 لإستخدام تقديرات موديز ، ستاندرد أند بور (إس أند بي) أو فيتش لمطالبات المخاطر المرجحة للأصول على السلطات السيادية والبنوك. مع ذلك ، وكما ورد سابقاً ، فقد حصل البنك على موافقة البنك المركزي العماني لإعتبار جميع المخاطر التجارية على أنها غير مقيمة وتخصيص نسبة 100% للمخاطر المرجحة.

ب) يطبق البنك منهجاً مبسطاً للإعتراف بالضمانات ضمن المنهج الموحد ، حيث تم تخصيص نسبة 0% للمخاطر المرجحة التي تغطيها الضمانات النقدية. يبلغ إجمالي المخاطر التي تغطيها الضمانات المالية ، والتي تم تخصيص نسبة 0% للمخاطر المرجحة 56.13 مليون ريال عماني. تم تخصيص نسبة 100% للمخاطر المرجحة بالنسبة لجميع مخاطر الائتمان الأخرى سواء للقروض التجارية أو للقروض الشخصية (عدا القروض برهن التي تم تخصيص نسبة 35% للمخاطر المرجحة).

ج) يقوم البنك وبشكل دوري ومنتظم بعمل اختبارات على مستوى محفظة القروض لتقييم تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنك ونسبة كفاية رأس المال. تعرض هذه الإختبارات على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

3-3-3 تخفيف مخاطر الائتمان : إفصاحات المنهج الموحد:

يطبق البنك منهجاً مبسطاً لتخفيف مخاطر الائتمان ، ولم يتم إجراء مقاصة للضمانات لإحتساب متطلبات رأس المال. مع ذلك ، فإن أساليب الحد من مخاطر الائتمان التي يتبعها البنك تقوم على الضمانات التي يسعى البنك للحصول عليها من أجل المخاطر ، بقدر ما هو سائد في الأوساط التجارية. تتألف الضمانات بشكل رئيسي من الممتلكات العقارية والأسهم المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية والسندات الحكومية والأسهم الغير مدرجة والإيداعات البنكية. مع ذلك ، فإن الضمانات المؤهلة التي يطلبها البنك والتي حددها البنك المركزي العماني في توجيهاته ولأغراض إحتساب كفاية رأس المال ، تتمثل في النقد وضمانات بنكية مقبولة وأسهم مدرجة في المؤشر الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية.

قام البنك خلال السنة بمراجعة إطار عمل سياسة تقييم مخاطر الائتمان وقدم 11 درجة المخاطر بالنسبة للمقترضين (بما في ذلك القروض الغير منتجة) من أجل تعزيز فعالية إدارة مخاطر الائتمان. جاء إطار عمل سياسة تقييم مخاطر الائتمان المعدل أكثر موضوعية ، وتضمن تقييم المخاطر بدرجات على مقياس من 1 الى 11 . تصنيف الدرجات يشير إلى إحتمال إخفاق المقترض في الوفاء بالتزاماته. سوف يسعى البنك لإدخال نظام تصنيف المنشآت خلال السنة المقبلة والذي سيضع في الإعتبار دعم الضمان ، الأقدمية والجوانب الهيكلية وغيرها من التسهيلات المقدمة.

كما سيقوم البنك أيضا بتطوير/تطبيق الأنظمة اللازمة لتقدير إحتمالية التعثر في أداء الإلتزامات (PD) والتعثر المسبب للخسائر (LGD) والتعرض للتعثر (EAD). سوف يتم تحديد البيانات المطلوبة من أجل تطبيق منهج متقدم لإطار عمل بازل 2 وتضمينها في لب النظام البنكي الذي سيتم تطبيقه. مع توفر البيانات ، سيتم أيضاً تطوير نظام ملائم لمعلومات المخاطر. بدأ البنك بالفعل في إجراء برامج تدريبية لموظفيه حول ممارسات إدارة المخاطر ، وسيتم تكثيف تلك البرامج التدريبية لضمان إنتشار ثقافة المخاطر في البنك.

يتوقع البنك أن يتمكن من مراجعة أنظمة وممارسات إدارة المخاطر على أساس مبدأ الإستمرارية. ومع توافر الخبرة سيتم موافاة البنك المركزي العماني بإطار عمل وخارطة طريق للإنتقال إلى منهج التقييم الداخلي الأساسي (FIRB) للحصول على موافقته.

4-3-3 مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر على رأس مال البنك أو إيراداته نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. لقد عرف بنك التسويات الدولي مخاطر السوق بأنها "المخاطر التي تؤدي الى ان قيم الموجودات سوف تتأثر سلباً نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم وأسعار الفوائد والبضائع وأسعار صرف العملات الأجنبية". هذا وقد تم تقسيم مخاطر السوق الى مخاطر أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار البضائع ومخاطر أسعار الأسهم.

لدى البنك سياسة شاملة لتقييم ومراقبة وادارة كافة أنواع مخاطر السوق ، كذلك حدد البنك سقف و حدود داخلية لمراقبة مخاطر السوق ويتم احتساب متطلبات رأس المال حسب المنهج الموحد لإطار عمل بازل 2.

فيما يلي تفاصيل أنواع مخاطر السوق التي تواجه البنك :

1) مخاطر أسعار الفوائد:

هي المخاطر التي قد تؤثر سلباً على الوضع المالي للبنك نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد ، إن التأثير قصير المدى (لغاية عام واحد) سيكون على صافي إيراد الفوائد ، بينما التأثير طويل المدى (أكثر من عام) سيكون على صافي قيمة البنك نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد.

إن مسؤولية إدارة مخاطر أسعار الفوائد تقع على لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات ، ويقوم البنك وبشكل دوري منتظم بإحتساب مخاطر أسعار الفوائد في الدفاتر البنكية والتي قد تنتج إختلاف إعاده تسعير أسعار فوائد الأصول والمطلوبات. يتم إحتساب تأثير مخاطر أسعار الفوائد على البنك وتعرض على لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات بشكل شهري. تم وضع ومراقبة نسبة 8% كحد داخلي للتأثير على صافي إيرادات الفوائد. خلال السنة ، قام البنك بتطوير نموذج لتقييم تأثير مخاطر أسعار الفوائد على قيمة الأسهم وفقاً لطريقة تحليل مدة الفجوة.

بالإضافة إلى ذلك ، يفترض سيناريو تحليلي تغير متوازي قدره 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على الريال العماني والدولار الأمريكي وعملات أخرى وتأثيرها على إيرادات الفوائد وصافي ربح البنك يتم إحتسابها بشكل ربع سنوي ويتم عرضها على لجنة المخاطر مع مقترحات بإجراءات تصحيحية إذا دعت الحاجة لذلك.

تأثير مخاطر سعر الفائدة على الأرباح وعلى القيمة الإقتصادية لحقوق المساهمين بإفتراض تغير متوازي قدره 100نقطه و 200 نقطة في أسعار الفائدة، مبيّن أدناه:

(ألف ريال عماني)

2009/12/31

التأثير على	+ أو - 1%	+ أو - 2%
الأرباح	5.308	10.615
القيمة الإقتصادية لحقوق المساهمين	16.957	33.915

(2) مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن الخسائر التي قد تحدث نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية خلال فترة يكون البنك قد كوّن مركزاً في إحدى العملات الأجنبية.

إن إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية هي مسؤولية دائرة الخزينة في البنك. حدد البنك سقف يبلغ 40% من رأس مال البنك الفئة 1 لمراقبة مراكز العملات الأجنبية ، إن غالبية عمليات التداول بالعملات الأجنبية تتم لعملاء الشركات وهي في الغالب مغطاه ، كذلك فإن البنك قد حدد سقف عدة للإقراض والإقتراض بالعملات الأجنبية.

كذلك يقوم البنك بعمل إختبارات لتقييم أثر مخاطر أسعار الصرف على ربحية البنك وعلى كفاية رأس المال حيث يتم عرض هذه الإختبارات وبشكل دوري على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

(3) مخاطر أسعار البضائع :

وهي المخاطر التي تنتج عن التذبذبات في أسعار البضائع ، حالياً البنك لا يتعامل بأسواق البضائع.

(4) مخاطر أسعار الأسهم :

وهي المخاطر الناتجة عن التغير في القيمة السوقية لمحفظه الأسهم بسبب انخفاض القيمة السوقية لأسعار الأسهم ، ويقوم قسم الإستثمار في ادارة مخاطر أسعار الأسهم ، إن البنك لا يحتفظ بالأسهم لغرض المتاجرة ، ويقوم بتسعير محفظه الأسهم حسب السوق على أساس دوري حيث أن التغيرات بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية يتم إدراجها في مخصص إعادة تقييم الإستثمارات ، كذلك يتم عمل إختبار وبشكل دوري على مخاطر أسعار الأسهم وتأثيرها على ربحية البنك وكفاية رأس المال.

خلال السنة ،استحدث البنك طريقة القيمة المعرضه للمخاطر لمحفظه الأسهم المدرجة محلياً ، ان القيمة المعرضه للمخاطر لمحفظه الأسهم المحلية والبالغة 8.031 مليون ريال عماني وعلى إفتراض فترة احتفاظ لهذه المحفظه لفترة شهر تصل كما في 2009/12/31 إلى 705 ألف ريال عماني على مستوى ثقة 95 % ، وهو ما يمثل 8.78% من اجمالي المحفظه.

(5) الأعباء الرأسمالية:

يتم إحتساب الأعباء الرأسمالية لمجمل مخاطر السوق وفقاً للمنهج الموحد بإستخدام نظام المدة تماثياً مع توجيهات البنك المركزي العماني المضمنة في التعميم رقم (بي.إم 1009) ، يطبق البنك نظام المدة عند قياس مخاطر سعر الفائدة فيما يتعلق بالأوراق المالية المدينة المحتفظ بها في الدفاتر التجارية ، لا يحتفظ البنك بأي مراكز تجارية في حقوق الملكية و البضائع التي تستلزم أعباء رأسمالية لتغطية مخاطر السوق ، يتم إحتساب مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية بمتوسط مجموع صافي المراكز القصيرة أو صافي المراكز الطويلة ، أيهما أعلى ، للعملات الأجنبية المحتفظ بها لدى البنك.

متطلبات رأس المال بالنسبة الى مكونات مخاطر السوق هي كالاتي :

أنواع المخاطر	ألف ريال عماني المبلغ
مخاطر سعر الفائدة	-
مخاطر مركز حقوق الملكية	-
مخاطر مركز البضائع	-
مخاطر مركز سعر صرف العملات الأجنبية	1.101
المجموع	1.101

لأغراض تقييم مخاطر السوق سيقوم البنك وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي العماني بالتحويل الى طرق أكثر تطوراً لقياس المخاطر من المنهج الموحد المتبع حالياً.

3-3-5 مخاطر السيولة:

هي المخاطر التي قد تنشأ عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته عند استحقاقاتها ، وذلك لعدم مقدرة البنك على الحصول على سيوله كافيته لانخفاض ودائعه أو زيادة موجوداته.

إدارة مخاطر سيولة البنك محكومة بواسطة سياسة مخاطر الخزينة التي أقرها مجلس الإدارة إلى جانب توجيهات البنك المركزي العماني ذات الصلة حول إدارة مخاطر السيولة. تتضمن سياسة الخزينة أيضاً خطط طوارئ وإجراءات من شأنها أن تجعل البنك دائماً في وضع يمكنه من الوفاء بالتزاماته إضافة إلى تمويل نمو الموجودات والعمليات التجارية. تتضمن خطة الطوارئ مراقبة فعالة للتدفقات النقدية بشكل يومي والإحتفاظ بأصول تجارية نوعية ذات سيولة مرتفعة يمكن بيعها بسهولة بمبالغ مالية مماثلة. كذلك لدى البنك خطوط انتمان من بنوك محلية وأجنبية لمواجهة أية متطلبات للسيولة.

يراقب البنك مخاطر السيولة الخاصة به عن طريق منهج التدفق والمخزون النقدي ، بالنسبة لمنهج التدفق النقدي يقوم البنك بعرض إستحقاقات الأصول والإلتزامات الذي يتم إعداده داخلياً ، ويقوم بتصنيف جميع الموجودات والمطلوبات إلى فترات زمنية تتدرج من شهر واحد حتى 5 سنوات. إن الإختلافات في أي من الفئات الزمنية تدل على فجوة في السيولة ، وفي هذا الشأن يلتزم البنك إلتزاماً تاماً بنسبة 15% على المطلوبات المتراكمة (التدفقات الخارجية) على عجز السيولة المحددة من قبل البنك المركزي للفترات التي تقل عن سنة واحدة. بالإضافة إلى ذلك فقد وضع البنك نسبة داخلية للعجز في السيولة للفترات التي تزيد عن سنة واحدة. بالنسبة لمنهج المخزون يقوم البنك بمراقبة مخاطر السيولة عن طريق نسب السيولة التي تبين حجم السيولة الموجودة في الميزانية العمومية.

تقوم دائرة الخزينة بمراقبة وضبط مخاطر السيولة في البنك بالإضافة الى التأكد من أن البنك غير معرض لمخاطر سيوله مفاجئه ، كذلك تقوم الدائرة بالإستخدام الأمثل للأموال. كما يقوم المكتب الأوسط في قسم إدارة المخاطر بمراقبة وضع سيولة البنك ويقدم تقرير عن فجوة السيولة إلى دائرة الخزينة لإجراء اللازم.

كما يقوم المكتب الأوسط بإجراء إختبار التحمل (Stress Testing) بإستخدام تقنيات المحاكاة التي تقدم متطلبات السيولة بمستوى معين من الثقة.

قام البنك بمطابقة بيان إستحقاقات الأصول والإلتزامات مع المناقشات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (الإيضاح رقم 35 من إيضاحات حول البيانات المالية).

6-3-3 مخاطر التشغيل :

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر التي تنتج عن عدم فاعلية أو عدم كفاية الأنظمة والعمليات الداخلية للبنك وأخطاء الموظفين أو التي قد تنتج عن أحداث خارجية ، إن التعريف يتضمن المخاطر القانونية ولكنه يستثني منه مخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية ، إن من المخاطر القانونية على سبيل المثال لا الحصر الغرامات ، الجزاءات ، دفعات رد الإعتبار الناتجة عن إجراءات رقابيه أو تسويات خاصة.

يوجد في البنك سياسة محددة لإدارة مخاطر التشغيل والتي تتضمن أحداث مخاطر التشغيل بالإضافة الى إجراءات إدارة مخاطر التشغيل ، تقع مسؤولية إدارة مخاطر التشغيل بشكل يومي على دوائر وأقسام البنك المختلفة ، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بتقديم الإرشادات والمساعدة على تحديد مخاطر العمليات بشكل مستمر.

قدم إطار عمل بازل 2 ثلاثة طرق لإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل وهي منهج المؤشر الرئيسي والمنهج الموحد والمنهج المتقدم ، تبني البنك منهج المؤشر الرئيسي وفقاً لإرشادات البنك المركزي العماني بهدف قياس متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل. يتطلب هذا المنهج من البنك توفير 15% من متوسط إجمالي دخل ثلاث سنوات كتكلفة رأسمالية لمخاطر التشغيل.

في حين أن البنك قد تبني هذا المنهج لإغراض إحتساب كفاية رأس المال ، فإنه يعتزم الانتقال إلى منهج أكثر تقدماً بتقسيم أعمال البنك إلى 8 خطوط عمل وتقييم مخاطر التشغيل لكل منها. سيتم تضمين متطلبات هذا المنهج في الحل المصرفي الأساسي الجديد. قام البنك بمراجعة نظام جمع وتنظيم البيانات حول أحداث مخاطر التشغيل وذلك لإيجاد قاعدة بيانات الى المنهج المتقدم لقياس مخاطر التشغيل على النحو المطلوب وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني. كما بادر البنك أيضاً إلى تطبيق أفضل الممارسات للسيطرة على مخاطر التشغيل في مختلف وحدات البنك باستخدام أدوات مثل مؤشرات المخاطر الرئيسية ومعايير المراقبة الرئيسية الذاتية.